البحوث والدراسات

الانقسام السياسى وتحديات الحكم: قـراءة فى التجـربة الفلسـطيـنية خــلال الفترة من (٢٠٠٧: ٢٠٢١)

د. عزام شعث
(محلل سياسى فلسطينى)

مقدمة

أتَمَّ الانقسام السياسي الفلسطيني بين حركتي «فتح» و«حماس» عامه الرابع عشر، منذ أنْ سيطرت حركة حماس بالقوة العسكرية على المؤسسات الوزارية والأمنية والإدارية في قطاع غزة منتصف يونيه ٢٠٠٧، وما ترافق معها من عملية إقصاء لحركة فتح ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، توّجت بانفراد الأخيرة بالحكم في الضفة الغربية.

صاحب الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٢١، ازدواجية للسلطة وللنظام السياسي، ففي مقابل مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية التي تُديرها حركة فتح، أوجدت حركة حماس مؤسسات مدنية وتشكيلات شرطية وعسكرية منفصلة تُسيطر عليها بالكامل في قطاع غزة.

في ضوء هذه المعطيات، اشتد النزاع بين الحركتين بشأن أحقية تمثيل السلطة الفلسطينية التي فاز برئاستها محمود عباس في آخر انتخابات رئاسية في يناير ٢٠٠٥، وحقّقت حركة حماس فوزًا في انتخاباتها التشريعية في يناير ٢٠٠٦. وتعمّق النزاع عمليًّا في السلطة التشريعية التي تعطل عملها، بحيث استمر الرئيس الفلسطيني في إصدار المراسيم بقوة القانون، وهي لا تُطبق عمليًا إلا في الضفة الغربية، وواصلت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار التشريعات

رغم مقاطعة الكُتل البرلمانية الأخرى. واستمر الانهيار في السلطة القضائية التي عرفت نظامين قضائيّين أحدهما في الضفة وتسيطر عليه السلطة الفلسطينية ومعها حركة فتح، والثاني في غزة وتسيطر عليه حركة حماس بالكامل.

وعلى امتداد السنوات الأربع عشرة الماضية، دعى طرفا الانقسام لعشرات المبادرات الإقليمية والدولية لتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، أبرزها المبادرات والرعاية المصرية الكاملة لحوارات المصالحة بين الطرفين، وهي مبادرات ممتدة منذ عام ٢٠٠٧، غير أنَّ الاتفاقات المبرمة بينهما وعلى كثرتها، لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي رغم ما تضمنته من آليات لمعالجة ملفات الأمن، والمعابر، والموظفين، وتوحيد مؤسسات السلطة، والبرنامج السياسي للحكومة، وإعادة بناء منظمة التحرير. وبذلك ظَلَّ مسار المصالحة شائكًا ومُعلقًا في غياب الإرادة الحقيقية لدى الطرفين لطيّ صفحة الانقسام ومعالجة أسبابه وتداعياته، بما يضمن توحيد مؤسسات النظام السياسي وإعادة الاعتبار لها.

لقد واجهت المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وفي ظل هذه الأوضاع، تحدي إقامة نظام سياسي يحتكم إلى القانون، ويرتكز على الأُطر الدستورية والبناء المؤسسي، ويُعزّز الحكم الرشيد، لتمثيل الشعب الفلسطيني وإدارة شؤونه في مناطق السلطة الفلسطينية، خاصة مع تدهور مجمل الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومتين في الضفة وغزة، والتي تزامنت مع سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المستمرة في المنطقتين، ومنها المضي في إقامة المستوطنات على أساس إحلالي في الضفة الغربية، وتهويد مدينة القدس وطرد سكانها والقضاء التام على مبدأ حل الدولتين، وتشديد الحصار على قطاع غزة والعقوبات الجماعية منذ منتصف عام ٢٠٠٦، التي كرست خنقًا اجتماعيًا واقتصاديًا شاملًا.

تُناقش هذه الدراسة التحديات التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني في ظلّ الانقسام تحت ثلاثة عناوين هي: الانقسام السياسي ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ تداعيات الانقسام على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية في ظل الانقسام السياسي.

أولًا: الانقسام السياسي ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية

لم تكن الحالة الفلسطينية في الماضي متماسكة وموحدة تمامًا ليصحَّ القول إنَّ الانقسام الراهن هو أمر جديد بدأ فقط عام ٢٠٠٧؛ فالخلافات فيها قديمة وتعود إلى تباين المقاربات إزاء المسألة الوطنية منذ بدايات النضال الفلسطيني[١]، غير أنَّ قضايا الانقسام بين القوى والتنظيمات السياسية حديثًا كانت الأكثر عمقًا ووضوحًا بشأن مفهوم الدولة الفلسطينية (حدودها، شكلها، علاقاتها الإقليمية والدولية ومستقبلها)؛ والجدل حول مكانة وتمثيل النظام السياسي الفلسطيني بمكونيه منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، والموقف من اتفاقات التسوية السياسية التي وقعتها منظمة التحرير مع حكومة إسرائيل بدءًا باتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وما بعده.

فالخلافات في الرؤى حول الدولة الفلسطينية تتصل بالثوابت والمنطلقات الأيديولوجية، ويُفهم منها تعدد مشاريع الدولة وتباينها وتحولاتها. ففي حين ركزت حركة فتح على تحرير فلسطين كاملة، ثم طرحت هدفًا ثانيًا يقضي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب هدف تحرير كل فلسطين، ووافقت بعض قوى الحركة الوطنية الفلسطينية على أطروحات «فتح» وتصورها للدولة الفلسطينية الديمقراطية كانت من بينها الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وعارضتها قوى فلسطينية أخرى، وأيدت الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلةٍ تالية استعدادها للمرونة بتبنيها البرنامج المرحلي عام ١٩٧٤. في المقابل، فإن حركة حماس تمسكت بمبدأ الدولة الإسلامية في كل فلسطين (وإن كانت قد بلورت أهدافها بلغة سياسية أكثر واقعية، بما فيها الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، بعد انخراطها في النظام السياسي الفلسطيني).

وانقسم الرأي فلسطينيًا حول اتفاقات التسوية السياسية مع إسرائيل منذ توقيع اتفاقية أوسلو التي أعقبتها حالة جدل واسعة، وسيقت الحُجج لتبريرها قبولًا أو رفضًا. فالمؤيدون للاتفاق رأوا فيه تطورًا طبيعيا للمتغيرات الدولية التي انعكست حُكمًا على الوضع الفلسطيني الداخلي. بينما المعارضون اعتبروه تراجعًا وطنيًا غير مسبوق، وأنَّه لا يحقق أدنى المطالب التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني[٢]. وقد جسد هذا الاتفاق خلافات

وانقسامات عميقة يعانى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تداعياتها حتى اليوم.

كانت هذه وغيرها مقدمات كافية لما وصل إليه الفلسطينيون من خلافٍ وتناحر أوصل إلى الانقسام بالمعنيين الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين «فتح» و»حماس»، وفي مؤسسات النظام السياسي وأطره كافة.

ومنذ حدوث الانقسام، لم تتوقف جهود إعادة الاعتبار للنظام السياسي الفلسطيني واستعادة الوحدة المفقودة بين طرفيه بدءًا من إعلان مكة ٢٠٠٧، وانتهاءً باتفاق القاهرة ٢٠٢١، وما بينهما. فعلى مدى هذه السنوات، توسطت بين الطرفين دول وهيئات ومؤسسات وأفراد وتقدموا جميعًا بمبادراتهم من أجل إنهاء الانقسام وطيّ صفحته السوداء، غير أنَّ هذه المبادرات لم تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي على الأرض.

لقد كانت الخلافات عميقة إلى الحد الذي استعصى حلها، ففي وقت لجأت فيه حركة حماس إلى تعزيز حُكمها في قطاع غزة، وأنكرت صيغ الشراكة السياسية ووضعت العراقيل في طريق العودة إلى الإرادة الشعبية من أجل انتخابات عامة حرة ونزيهة تُعيد الاعتبار لمكانة القضية الفلسطينية ولنظامٍ سياسي واحد موحد، كانت حركة فتح والسلطة الفلسطينية هي الأخرى تراكم من إجراءات القطيعة مع غزة.

ويُجمع مراقبون على أنَّ فشل اتفاقات المصالحة الفلسطينية يعود إلى غياب الإرادة السياسية عند حركتي «فتح وحماس»، وتغليبهما لمصالحهما الحزبية على المصلحة الوطنية، والارتهان للتقلبات السياسية التي يشهدها الإقليم، ولعدم إدراك طرفي الانقسام أنَّ تشظي الحال الفلسطيني سوف تنتج عنه تداعيات سلبية ليس فقط على مستوي العلاقات الوطنية، ولا على مستوى تراجع دور ومكانة المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وإنما على مستوى المشروع الوطني الذي يرسم ملامح المستقبل ويحقق تطلعات الفلسطينيين في الحرية والعودة وتحصيل الاستقلال الوطني.وقد ظهرت اجتهادات كثيرة بهذا الخصوص تعددمعوقات استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على النحو التالى[٣]:

-عدم تعاطي الحركتين مع مبادرات المصالحة بصدق ومسؤولية وطنية؛ فحركة فتح

تراها كوسيلة لتجريد حركة حماس مما راكمته من قوة ونفوذ، لإخضاعها لسلطتها، وحركة حماس تريد عبرها أنْ تنتزع من حركة فتح ومنظمة التحرير اعترافًا بها، يمكِّنها من أسلمة الحالة الفلسطينية برمتها.

– اصطدام المبادرات بإرث فصائلي يتنكر لتقاليد المراجعة والمكاشفة، حيث لم يصدر عن الفصائل الفلسطينية أي مراجعات جادة لِما وقعت به من أخطاء سياسية؛ فحركة فتح لم تراجع ذاتها بعد فشل أوسلو، كما أنَّ حركة حماس لم تراجع نفسها بعد فشلها بالربط بين الوطني والديني وبين المقاومة والحكم.

– تركيز المبادرات على إدارة الخلاف بدلًا من إيجاد توافق حقيقي بين الطرفين على قاعدة ما هو مشترك، حيث لم تولِ أهمية كافية لمعالجة التباين السياسي والأيديولوجي بين الطرفين انطلاقًا من أساسيات المشروع الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الأنسب لتحقيقه.

– رغم أنَّ المبادرات دعت طرفي الانقسام إلى إصلاح الأجهزة الأمنية، إلا أنها لم تتقدم بمعالجات عميقة لها بشكل يربط بين موضوع الأمن والبرنامجين السياسيين لطرفي الانقسام.

– ركّزت المبادرات على مسائل ثانوية ومؤقتة كتشكيل الحكومة أو إجراء الانتخابات، بدلًا من بحث القضايا الأهم.

– افتقاد المبادرات المقدمة إلى مساندة البلدان العربية بشكل جدي في ظل انشغالها بالتطورات التي تعصف بالمنطقة، وغياب الاهتمام الدولي بالانقسام كونه يركز على استقرار السلطة الفلسطينية، لا على ما تركه وما زال يتركه من آثار سلبية في الفلسطينيين.

وفي مقابل هذا كله، لا ينبغي التقليل من سعي الاحتلال الإسرائيلي بصورة دائمة لتعزيز هيمنته على القرار الفلسطيني، من خلال إفشال أي محاولة للتقارب أو المصالحة بين «فتح» و«حماس»، وقد ظهر ذلك جليًا عقب إعلان مكة ٢٠٠٧؛ الذي كان يهدف وضع حد للاقتتال الداخلي بين الحركتين وتشكيل حكومة وحدة وطنية، حين أعلنت إسرائيل أنها ضد الاتفاق وستقاطع وزراء الحكومة حتى لو كانوا من حركة فتح. كما حرضت الاتحاد الأوروبي وأمريكا على عدم الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية، وتكرر

ذلك عقب اتفاق الدوحة ٢٠١١، واتفاق الشاطئ ٢٠١٤، وما أعقبه من وقف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ومعاقبتها اقتصادياً بمنع تحويل أموال الضرائب المستحقة لها.[٤]

ثانياً: تداعيات الانقسام على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني

كان للانقسام انعكاساته الثقيلة على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، فقد أدى إلى انشقاق السلطات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، وازدواجيتها مثلما أدى إلى تعطل أعمالها. فبعد أن تعطلت وظيفة السلطة التشريعية «المجلس التشريعي» في الرقابة والتشريع وسن القوانين، هيمنت عليها السلطة التنفيذية وحلت بديلًا عنها. كما شهدت السلطة القضائية انقسامًا حادًا أنتج تعديًا وتغولًا على استقلاليتها من السلطة التنفيذية، دون أن تتوفر عمليات الإصلاح لمنظومة العدالة. وأحكمت حركتا «فتح» و«حماس» سيطرتهما على سلطتين تنفيذيتين منقسمتان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السلطة التشريعية

كان المجلس التشريعي الفلسطيني أول السلطات التي تضررت جراء الانقسام السياسي. ومنذ ذلك التاريخ جرت محاولات عدّة لعقد جلساته، غير أنَّها لم تكتمل بسبب تعنت طرفي الانقسام، وتصاعدت الأزمة بينهما في إطار الخلاف على الدورة التشريعية وتمديدها، حيث قاطعت معظم الكتل البرلمانية جلسات المجلس لانتهاء المدة القانونية للدورة العادية الأولى، وحينما أصدر الرئيس الفلسطيني مرسومًا رئاسيًا يدعو فيه المجلس للانعقاد بدورته السنوية الثانية في ١١ يوليو ٢٠٠٧، رفضت رئاسة المجلس الدعوة وقاطعت كتلة التغيير والإصلاح التي تُمثّل حركة حماس الجلسة[٥]. وفي ظلّ هذه الأجواء وما تلاها، أصيب المجلس التشريعي بالشلل والعجز التام عن ممارسة دوره في إقرار القوانين والتشريعات، ومراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية.

ففي غزّة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح عقد جلسات المجلس التشريعي منذ شهر نوفمبر ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس، وأصدرت تشريعات وقرارات باسم المجلس دون مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية[٦]. وبلغ عدد التشريعات الصادرة عنها حتى نهاية العام ٢٠١٢، نحو ٣٥ تشريعًا، دون مشاركة الأحزاب والقوى الممثلة في المجلس

التشريعي في عملية إصدار هذه التشريعات، وغياب دور المنظمات الأهلية والنقابية في تمثيل مصالح أفراد المجتمع فيما يُقر من تشريعات.

في المقابل، أُلغيت وظائف المجلس التشريعي في الضفة الغربية، وتحولت كافة صلاحياته التشريعية والرقابية للسلطة التنفيذية وبالذات لرئيس السلطة. خلال بضعة سنوات أصدر الرئيس محمود عباس عددًا من القرارات بقوانين، وهي في غالبيتها العظمى قوانين عادية غير مستعجلة ولا طارئة، يفوق عددها بكثير عدد القوانين التي كان المجلس التشريعي قد أصدرها طيلة فترة عمله منذ عام ١٩٩٦، وحتى وقفه عن العمل في ٢٠٠٧، بقرار من القيادة الفلسطينية، وأعطى رئيس السلطة التنفيذية نفسه الحق في نزع حصانة أعضاء المجلس التشريعي، وإيقاف رواتبهم، وتقديمهم للمحاكمة، وإغلاق مكاتبهم، وانتهى الأمر به بحل المجلس تمامًا في ٢٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٨، مستخدمًا في ذلك جهازًا قام بتشكيله لهذه الغاية وهو المحكمة الدستورية [٨].

وقد لاقت خطوة حلّ المجلس التشريعي استهجانًا ومعارضة فلسطينية واسعة، على اعتبار أنها تعزّز الانقسام، وتثير شكوك حقيقية حول استقلالية المحكمة الدستورية، وأنَّ قرار المحكمة يشوبه ضعف شديد في التسبيب، فضلًا عن أنَّ صلاحية حلّ المجلس التشريعي غير واردة بالقانون الأساسي الفلسطيني، بل أنَّ النص الوحيد المتعلق بالأمر، يحظر حلّ المجلس التشريعي في حالة الطوارئ. [٩]

وحول العملية الانتخابية البرلمانية، يصح القول بأنَّ السلطة الفلسطينية قد أخذت بصيغة الانتخابات وأسّست نظامًا انتخابيًا لها، وهذا ما يميزها عن منظمة التحرير التي اكتفت بتطبيق نظام «الكوتا» أو ما بات يعرف فلسطينيًا بـ «المحاصصة الفصائلية»، لكنها لم تُعزّز مسار العملية الانتخابية، ولم تلتزم بمواعيدها وشروطها. فالانتخابات التشريعية التي كانت مقرّرة في عام ٢٠٠٠- أيّ بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وفق الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي- تأجلت إلى عام ٢٠٠٦، والانتخابات التي كانت مقرّرة في عام ٢٠١٠، تعذَّر إجراؤها بفعل الانقسام السياسي، رغم الاتفاق على آلياتها ومواعيدها في أكثر من مرة. فعلى امتداد تجربة السلطة الفلسطينية بين عامي ١٩٩٤

و٢٠٢١، لم تُجرَ الانتخابات التشريعية إلا مرتين في العامين ١٩٩٦ و٢٠٠٦، رغم أنَّها كانت مستحقة لستة مرات خلال هذه الفترة، ما يُعدّ نكوصًا وتراجعًا عن نص المادة ٤٧ من القانون الأساسي الفلسطيني الذي يحدّد مدة المجلس التشريعي بأربع سنوات.

ومثلما كان للانقسام الداخلي انعكاساته على العملية الانتخابية، فإنَّ رفض إسرائيل تنظيم الانتخابات في مدينة القدس المحتلة كان أحد أسباب تأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقرّرة في ٢٢ مايو ٢٠٢١، وإنْ كان البعض يجادل في أنَّ قرار التأجيل يرجع إلى أسباب أخرى، أهمها: أنَّ الرئيس الفلسطيني وحركة فتح أرادوا خوض الانتخابات بصيغة «القائمة المشتركة» مع حركة حماس، وبعد أنْ تعذر الاتفاق بين الحركتين بشأنها تأجلت الانتخابات. والسبب الثاني هو تشكيل قائمتي «المستقبل» التابعة لتيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح ويرأسها سمير المشهراوي، وقائمة «الحرية» للملتقى الوطني الديمقراطي برئاسة ناصر القدوة، وما تشكله القائمتين من تهديد لحركة فتح ولقائمتها التي شكّلها الرئيس الفلسطيني واللجنة المركزية. والسبب الثالث هو نيّة الأسير والقيادي الفتحاوي مروان البرغوثي الترشح لانتخابات رئاسة[١٠] السلطة الفلسطينية. وقد واجه قرار التأجيل معارضةً شعبية واسعة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة؛ لأنَّه يُراكم على الانتكاسات التي مُنيَّ بها الفلسطينيون في استعادة الوحدة وإعادة الاعتبار للنظام السياسي على امتداد سنوات الانقسام ويُعيدهم إلى المربع الأول، إلى جانب أنَّ قرار التأجيل – وهو يساوي الإلغاء – يُمثّل خروجًا عن الإجماع الوطني بوصف الانتخابات مطلبًا عامًا واستحقاقًا دستوريًا طال انتظاره.

السلطة القضائية

عانت السلطة القضائية من خللٍ مُزمن يتمثل في: التعدي على استقلاليتها وتغول السلطة التنفيذية، دون أنْ تتوفر عملية إصلاح جادة لمنظومة العدالة. ومن مظاهر هذا الخلل، ضعف التكوين والأداء المؤسسي، ودخول المؤسسة القضائية في أتون الخلافات السياسية، وتشكيل المحكمة الدستورية في ظل الانقسام السياسي وتعيين قُضاتها بلون سياسي مسّ باستقلاليتها وحيادها، وتدخلات الأجهزة الأمنية في شؤون

القضاء وبإجراءات تعيين القضاة من خلال ما يسمى بالمسح الأمني، وغيرها من مظاهر الخلل التي عدّدتها التقارير الصادرة عن مراكز حقوقية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وكانت أكثر وضوحًا بعد الانقسام في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني منتصف عام ٢٠٠٧.[١٠] وتمثل هذه الإجراءات تعديًّا خطيرًا على القانون الأساسي الفلسطيني، وخاصة المادة (٢) منه، والتي أكدت على مبدأ الفصل بين السلطات، والمادة (٩٧) التي أكدت على أنَّ «السلطة القضائية مستقلة».

ومن مظاهر التعدي على السلطة القضائية خلال فترة الانقسام السياسي الممتدة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٢١، انهيار القضاء المدني في قطاع غزة بشكلٍ كامل، إثر استيلاء الحكومة المقالة (حكومة حركة حماس) في عام ٢٠٠٧، على مجمع المحاكم وإخضاع القضاء لسيطرتها المباشرة، وتوقف عمل النائب العام بقرار من وزير العدل المكلف في الحكومة المقالة بغزة على خلفية الادعاء بعدم استكمال تعيينه كنائب عام حسب الأصول القانونية. وما قابلها من إجراءات للرئيس الفلسطيني بعد إعلان حالة الطوارئ، حيث أصدر مرسومًا رئاسيًا بتاريخ ٦ يوليو٢٠٠٧، بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، ينطوي على اغتصاب لصلاحيات القضاء المدني الفلسطيني لصالح القضاء العسكري.

وعلى إثر ذلك، تواصلت إجراءات التعدي على السلطة القضائية، ففي ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة بغزة قرارًا يقضي بتشكيل ما أسماه «مجلس العدل الأعلى»، وتكليف وزير العدل بتنسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وفي العام ٢٠٠٨، تكرست حالة الانهيار في السلطة القضائية على نحوٍ غير مسبوق، وأُعيد بناء سلطة قضائية خاصة في قطاع غزة منفصلة عن الضفة الغربية. وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة التنفيذية في فرض سطوتها وتعسفها بالسلطة القضائية، مما شكّل مسًّا بهيبة واستقلال القضاء.

وبينما قامت الحكومة المقالة في غزة بعددٍ من التعيينات والتغييرات في مرافق القضاء العامل في قطاع غزة، منها تعيين رئيسًا جديدًا لـ «مجلس القضاء الأعلى في غزة»،

وتعيين عددًا من القضاة خلال العام ٢٠١٢، استمر الرئيس الفلسطيني في الضفة الغربية في استخدام الوسائل التشريعية للسيطرة على القضاء، واستمرت الحكومة هناك في تجاهل أحكام محكمة العدل العليا في رام الله. كما شهد العام ٢٠١٢، صدور قانونيّن يتعلقان بعمل السلطة القضائية، وهما، قرار بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٢، بشأن القضاء الشرعي؛ وقرار بقانون لسنة ٢٠١٢، بشأن تعديل قانون تشكيل المحكمة الدستورية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦.

وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، واصلت المؤسستان التنفيذيتان في الضفة وغزة اعتداءهما على المؤسسات القضائية، بما في ذلك إدخال تعديلات وتغييرات شاملة على مرافق القضاء، وعدم الالتزام بتنفيذ قرارات المحاكم في الضفة الغربية، وكان ذلك من أبرز صور التعدي على المؤسسة القضائية. وبالرغم من الشروع في إنهاء الانقسام وتشكيل حكومة التوافق الوطني عام ٢٠١٤، إلا أنَّ حالة الانقسام في السلطة القضائية ظلّت قائمة، ولم تستجب لإجراءات استعادة توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وخلال العام ٢٠١٨، استمر الانقسام في السلطة القضائية مع محاولات السيطرة وفرض الوصاية عليها من قِبل السلطة التنفيذية ومصادرة استقلالها بذريعة إصلاح القضاء في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، استمر عمل قضاء الأمر الواقع المعين بشكل غير قانوني في ظل الانقسام بقرارات من رئيس وزراء الحكومة المقالة سابقًا، أو من خلال قرارات صادرة عن اللجنة الإدارية التي شُكِلت في مطلع العام ٢٠١٧، وكذلك من خلال قرارات تصدر عن كتلة التغيير والإصلاح التي تنعقد في غزة باسم المجلس التشريعي.

وتعزّز الانقسام في السلطة القضائية خلال العام ٢٠١٩، وتواصل تعدي السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وعلى استقلاليتها، بحيث أصدر الرئيس الفلسطيني قرارًا بحلّ مجلس القضاء الأعلى وتشكيل مجلس انتقالي، بما يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، فضلًا عن إصدار المحكمة الدستورية فتوى ملزمة بحل المجلس التشريعي، وعدم تنفيذ أحكام القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وانتهى العام ٢٠٢٠، بحدث بارز فيما يتعلق بالتعدي على استقلالية القضاء

الفلسطيني، فقد أصدر الرئيس الفلسطيني ثلاثة قرارات بقانون تعلقت بالسلطة القضائية في يوم واحد بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠. تناول أحدها قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ بالتعديل، وتعلق القراران الآخران بتشكيل المحاكم النظامية وتشكيل محاكم إدارية، وقد واجهت هذه القرارات رفض ومعارضة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كافة.

السلطة التنفيذية

على خلفية أحداث عام ٢٠٠٧، أقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وكلف عوضًا عنه سلام فياض رئاسة حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، وتوالي تشكيل الحكومات الفلسطينية بمراسيم رئيس السلطة الفلسطينية، استنادًا لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، حتى المرسوم الرئاسي بتشكيل الحكومة الثامنة عشرة برئاسة محمد اشتية في ١٠ مارس ٢٠١٩.

بوجه عام، تشكلت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢١ سبعة مجالس وزراية غلبت عليها سيطرة حركة فتح، وشاركت فيها الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة النضال الشعبي، بينما غابت عنها حركة حماس، باستثناء مشاركتها في الحكومة السابعة عشرة (حكومة الوفاق الوطني) التي تشكلت في ٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٤، بموجب اتفاق الشاطئ الموقّع بين قوى منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس.[١٢]

اعترفت «حماس» بقرار إقالة إسماعيل هنية، واعتبرت حكومته مقالة تقوم بتصريف الأعمال، لكنها لم تعترف بشرعية قرار تعيين سلام فياض رئيسًا للحكومة. واستمر هنية رئيسًا للحكومة المقالة في غزة حتى توقيع اتفاق الشاطئ، وأجرى بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٤ تعديلات كثيرة على حكومته طالت عددًا من الوزراء، فضلًا عن التعديلات في الهياكل الإدارية والمؤسسات الحكومية. وخلال السنوات السبعة الأخيرة (٢٠١٥-٢٠٢١)، استمرت حركة حماس في تشكيل اللجنة الإدارية الحكومية في قطاع غزة، وهي لجنة ذات لون سياسي واحد، تقوم على إدارة شؤون قطاع غزة، ولا تشارك فيها أيٍّ من القوى السياسية الفلسطينية.

المعنى أنَّ المجالس الوزارية التي شكلتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسيطرت عليها حركة فتح بعد وقوع الانقسام السياسي، تمثلت فيها بعض القوى السياسية، بينما

الإدارات الحكومية التي شكلتها حركة حماس في قطاع غزة في الفترة نفسها، هيمنت عليها الحركة ولم تستطع اقناع أيٍّ من القوى السياسية الانخراط فيها، رغم دعواتها المتكررة للتنظيمات السياسية الفلسطينية للمشاركة في إدارة قطاع غزة، خاصة بعد جولات الحوار التي لم تؤدِ إلى تحقيق المصالحة واستعادة الوحدة وتوحيد أُطر النظام السياسي، وبعد الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية ضد قطاع غزة في مارس ٢٠١٧، غير أنَّ التنظيمات الفلسطينية لم تذهب إلى خيار المشاركة لالتزامها بسياسة منظمة التحرير، وخشيةً من تعميق الانقسام، فضلًا عن حساباتها المتصلة بارتباطها بالمنظمة إداريًا وماليًا.

في مقابل ذلك، ومع انغلاق أفق المصالحة الفلسطينية وتردي الأوضاع الإنسانية والمعيشة لسكان قطاع غزة، تمكنت حركة حماس من التوصل إلى تفاهمات مع تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح برئاسة القيادي الفلسطيني النائب محمد دحلان لدعم مشاريع إنسانية وخدمية في القطاع في يوليو ٢٠١٧، وسبقها تشكيل اللجنة الوطنية الإسلامية للتنمية والتكافل الاجتماعي «تكافل» في عام ٢٠١٣، وهي اللجنة الممّولة من دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تمكنت بالفعل من تقديم خدماتها في مجالات الصحة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، والمصالحة المجتمعية وغيرها من البرامج التي خففت مع معاناة السكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

ثالثًا: الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الانقسام

لم تقدم حركتا «فتح» و»حماس» نموذجًا ناجحًا في إدارة الحكم، بالتزامن مع المأزق الذي وصل إليه برنامجاهما في المقاومة والتسوية السياسية مع إسرائيل، فإنهما لم يُخفّفا من واقع الأزمات والتدهور على مستوى الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الواقع أنَّ الانقسام كان مقدمة للتجرُّؤ على القيم الوطنية الفلسطينية ، وهذا ما تُظهره مؤشرات تراجع الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الانتهاكات الموصولة بها خلال فترة الانقسام، التي يُرجع البعض أسباب تفاقمها واستمرارها إلى:[١٥]

- تعطل وعرقلة عمل المجلس التشريعي، وضعف السلطة القضائية وانقسامها، وغياب المساءلة والمحاسبة، وتراجع دور المؤسسات التنفيذية في الاستجابة لمطالب المواطنين الفلسطينيين وحماية حقوقهم.
- ربط حقوق المواطنين وفق توجهاتهم السياسية واستخدامها كورقة ضغط متبادلة، بحيث تنخفض حدّة الانتهاكات في أوقات التوجه نحو المصالحة الداخلية، وترتفع بالتزامن مع التصعيد بين طرفي الانقسام.
- ضعف النقابات التي فقدت دورها في مواجهة السلطة التنفيذية ومنعها من التغول على حقوق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المحوران التاليان يتضمنان عرضًا دقيقًا لسياسات وإجراءات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والإدارات الحكومية في قطاع غزة تجاه الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، وأبرزها:

أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في ظل الانقسام

يُقصد بالحقوق المدنية والسياسية فئة الحقوق التي تحمي حرية الأفراد من التعدي من قِبل الحكومات واستخدامها للسلطة التعسفية، والتي تكفل للأفراد المشاركة في الحياة المدنية والسياسية دون تمييز أو اضطهاد. ويتوزع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي عُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، على ٥٣ مادة اشتملت على الحقوق المتعلقة بحياة الفرد ونزاهته وحريته وأمنه؛ الحقوق المرتبطة بإقامة العدل؛ الحق بالخصوصية؛ حرية الدين والمعتقد؛ حرية الرأي والتعبير؛ حرية التنقل والإقامة؛ حرية التجمع وتأليف الجمعيات والحق في المشاركة السياسية.

وتضمن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام ٢٠٠٣، في الباب الثاني- باب الحقوق والحريات العامة، مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية المُلزمة وواجبة الاتّباع، حيث نصّت المادة العاشرة منه على أن «حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مُلزمة وواجبة الاحترام... تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان».

ورغم وضوح النصوص القانونية، وانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية، إلا أنَّ مناطق السلطة الفلسطينية سجلت ارتفاعًا في معدلات انتهاك الحقوق المدنية والسياسية طوال فترة الانقسام الداخلي. تنوعت هذه الانتهاكات بين الاعتقال السياسي واحتجاز المدنيين وتعذيبهم على خلفية الرأي والتعبير، وانتهاك الحق في المشاركة السياسية، وانتهاك الحق في التجمع السلمي، وانتهاك الحق في تكوين الجمعيات، وغيرها من الانتهاكات.

الاستدعاءات والاعتقال السياسي

شكّلت سياسة الاستدعاءات والاعتقال السياسي ظاهرة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وبعد الانقسام عام ٢٠٠٧، على نحوٍ خاص، وكان ملف الاعتقال السياسي عقبة رئيسة أمام حوارات المصالحة، جراء عدم اعتراف طرفي الانقسام بلجوئهما إلى الاعتقال على خلفياتٍ سياسية، وعدم الاستجابة لمطالب الإفراج عن المعتقلين السياسيين كمقدمة لتسوية الخلافات العالقة بينهما، ولا تزال الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحتجز معتقلين على خلفيات الرأي والانتماء السياسي.

الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

تسبب الانقسام السياسي في انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي المكفولتين بموجب القانون الدولي والقانون الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووثقت المؤسسات الحقوقية الدولية والفلسطينية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية المئات من حوادث الاعتداء على الحركات الاحتجاجية والوقفات الشعبية والمظاهرات السلمية طيلة سنوات الانقسام. كان أبرز هذه الانتهاكات اعتداء القوات الشرطية وقوى الأمن التابعة لحركة حماس على أنصار حركة فتح الذين أحيوا ذكرى استشهاد الرئيس ياسر عرفات، ومنعت إحياء مناسبات وطنية عديدة في قطاع غزة.

بالإضافة إلى قمع واعتقال والاعتداء على السياسيين والصحافيين والحقوقيين ونشطاء حراك «بدنا نعيش» الذين نظموا وقفات احتجاجية في مخيم جباليا شمال قطاع غزة، وبلدة دير البلح بمحافظة الوسطى في ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٩، يطالبون عبرها بإصلاحات اقتصادية وإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على السلع التموينية الأساسية التي تسببت في ارتفاع أسعارها.[١٦]

في مقابل ذلك، سجلت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية حالات اعتداء على متظاهرين سلميين، كان آخرها في مدينة رام الله، حيث تم الاعتداء على المتظاهرين الذين تجمهروا في الميادين العامة للتنديد بجريمة قتل الناشط السياسي نزار بنات[١٧] على أيدي الأجهزة الأمنية، ومطالبتهم بمحاسبة المتورطين ورحيل الرئيس عباس، واعتُقل خلال هذه الاعتداءات سياسيين وأكاديميين وحقوقيين وكُتاب وشعراء وصحافيين.

الأكثر من ذلك أنَّ انتهاك حرية الرأي والتعبير في ظل الانقسام السياسي وغياب السلطة التشريعية، أصبح عملًا منظمًا بتطويع أدوات القانون. هذا ما يُفهم من مصادقة الرئيس محمود عباس في يونيو ٢٠١٧، على قرار بقانون الجرائم الإلكترونية المحال إليه من الحكومة، والذي يُجيز للسلطات حجب المواقع الإلكترونية وفرض رقابة على المستخدمين العاديين لمواقع التواصل الاجتماعي، وتوقيف المواطنين على خلفية التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية على شبكة الإنترنت، وإدانتهم بجرائم إلكترونية تستوجب عقوبةً تصل إلى السجن لمدة ١٥ عامًا[١٨]، وقرار مجلس الوزراء الفلسطيني [١٩]

بإلغاء المادة ٢٢ من مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، التي تنصّ على أنَّ للموظف الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة، وأنَّه يجب على الموظف عند إبداء رأي أو تعليق أو مشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي أنْ يوضِح أنَّه يُمثل رأيه الشخصي فقط، ولا يعكس رأي الجهة الحكومية التي يعمل فيها.

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

شكّل الانقسام انتكاسة للحق في تشكيل الجمعيات، وقد عمل طرفا الانقسام على تضييق الخناق على عمل الجمعيات، لأهدافٍ سياسية وأيديولوجية، واستخدما وسائل القانون لتمرير انتهاكاتهما من خلال إصدار لوائح وإجراء تعديلات على قوانين، في محاولة منهما لإضفاء الشرعية على أعمالهما المصادرة للحق في تشكيل الجمعيات.

كان هذا المشهد أكثر وضوحًا في السنوات الأولى التي أعقبت الانقسام لجهة تعدي السلطتين التنفيذيتين في الضفة وغزة على أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاصة والتدخل في شؤونها، وحرمانها من ممارسة أنشطتها وفعالياتها المجتمعية، ومن ذلك

إعلان حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٧، عن قرار حلّ أو تجميد أرصدة أكثر من ١٠٠ جمعية خيرية تعمل في الضفة الغربية، وتنفيذ قرار إغلاقها في الشهر التالي[٢٠]، وإجراءات «حماس» الإقصائية لعددٍ من المنظمات الأهلية في قطاع غزة، وسماحها فقط لمؤسسات وجمعيات أقامتها للعمل وفق سياستها ومن أجل مصلحتها. [٢١]

وبالإضافة إلى القيود على تشكيل الجمعيات، فإنَّ الحكومة الفلسطينية في رام الله فرضت على الجمعيات قيودًا مالية، واتخذت جملة من القرارات بشأن الجمعيات غير الربحية لتقويض استقلاليتها وفعاليتها، وخاصة المؤسسات الحقوقية، منها الإجراءات التي أقرّها مجلس الوزراء للموافقة على إعطاء تصريح للشركة لاستقبال التمويل، تخضع خلالها الشركة لإجراءات فحص أمني كامل، والتدخل في عملها وإدارتها لمواردها. [٢٢]

أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانقسام

تندرج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن الحقوق التي تعالج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والضرورية للعيش بكرامة وحرية، والمتعلقة بالعمل، والضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والغذاء، والمياه، والسكن، والبيئة الصحية، وغيرها من الحقوق. وتوفر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان إطارًا موحدًا للقيم والمعايير المُعترف بها عالميًا. كما تبيّن الالتزامات المترتبة على الدول اتباعها وتطبيقها لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك اتخاذ أقصى ما تسمح به مواردها لإعمال هذه الحقوق تدريجيًا.

ففي عام ١٩٦٦، اعتُمد وعُرض العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، وكان تاريخ نفاذه في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، وفقًا للمادة ٢٧.

وأفرد القانون الأساسي الفلسطيني في باب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مساحة واسعة لهذه الحقوق، والتي تضمنت: الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٢٢)،

والحق في مستوى معيشي ملائم (المادة ٢٣)، والحق في التعليم (المادة ٢٤)، الحق في العمل والحق في شروط عمل عادلة (المادة ٢٥)، الحق بالأمومة والطفولة وفي الرعاية الأسرية (المادة ٢٩)، والحق في بيئة نظيفة (المادة ٣٣). [٢٣]

ورغم ما تضمنته وثيقة القانون الأساسي الفلسطيني من نصوص لإعمال وتطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية، إلا أنَّ مناطق السلطة الفلسطينية سجلت ارتفاعًا في معدلات انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الانقسام الداخلي. توزعت هذه الانتهاكات على: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة؛ انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إقرار نظام التقاعد المبكر بما يتعارض مع القانون؛ الخصم على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة؛ فصل الموظفين من الخدمة العامة على خلفياتٍ سياسية، وغيرها من الانتهاكات.

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

تعاني مناطق السلطة الفلسطينية من أزمات اقتصادية خانقة أسهمت في تكريسها وتفاقمها الظروف المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي والانقسام الداخلي، وأدت إلى تدهور الأوضاع الحياتية والمعيشية والإنسانية، وانعكست أساسًا على ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الرابع ٢٠٢٠، بلغ معدل البطالة في قطاع غزة ٤٣٪، في حين بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية ١٥٪. وبلغ الحد الأدنى للأجور في غزة ٦٨٢ شيكل (٢٠٦,٦ دولارات أميركية)، مقابل ١٠٦٢ شيكل (٣٢٢ دولارًا أميركي) في الضفة الغربية. ويتقاضى ٧٩٪ من العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة أجرًا يقل عن الحد الأدنى للأجور، بينما تبلغ هذه النسبة في الضفة ٦٪ فقط. وقد أسهم هذا الواقع في جعل ٦٥٪ من الفلسطينيين في قطاع غزة يعانون الفقر، ويتلقون المساعدات الإغاثية من المؤسسات الدولية والإقليمية [٢٤].

كانت القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية المحتلة على حرية التنقل والحركة من

وإلى قطاع غزة طيلة سنوات الحصار سببًا مباشرًا لارتفاع معدلات الفقر والبطالة في القطاع. كما مثّلت إجراءات الانقسام الداخلي سببًا إضافيًا لارتفاع معدلات الفقر والبطالة. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، العقوبات التي فرضتها السلطة الفلسطينية ضد القطاع في مارس/ آذار ٢٠١٧، إثر تشكيل حركة حماس لجنة لإدارة القطاع، وما لحق بها من إجراءات قطع رواتب بعض موظفي السلطة الفلسطينية المقيمين في القطاع على خلفياتٍ سياسية، من بينهم أسرى محررين، وذوي شهداء، وموظفين في الخدمة المدنية والعسكرية، وانخفاض أعداد موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، ووقف التعيينات، ووقف مخصصات مئات الأسر في برنامج الحماية الوطني. في مقابل ذلك، أخفقت «حماس» في تخفيف أزمات غزة، من خفض لمعدلات الفقر والبطالة وجلب الازدهار، أو تحقيق التنمية في سنوات حكمها الأحادي وسيطرتها المنفردة، ففي عهدها تراجعت وتدهورت الأوضاع الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة.

انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يعاني ذوو الإعاقة في مناطق السلطة الفلسطينية جراء تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وعدم التزام الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بتلبية احتياجاتهم التي يكفلها القانونين الدولي والوطني على هذا الصعيد معاناة شديدة، لم تتوقف عند سنوات الانقسام، لكنها معاناة سابقة وممتدة لعدم تطبيق قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٩، الذي اعتمده المجلس التشريعي الفلسطيني، وأقرّ من خلاله جملة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي حقوق واجبة التطبيق؛ أدت حالة الانقسام إلى تراجعها ومضاعفة انتهاكها. ومن أمثلة ذلك، أن خدمات التأمين الصحي لا تزود الأشخاص ذوي الإعاقة بالأدوات المساعدة اللازمة مثل الأطراف الصناعية، والسماعات الطبية، فضلًا عن أنَّ خدماتها المشمولة بنظام التأمين الصحي محدودة، وكثيرًا ما تكون غير مجدية. كما أن الأدوية التي يحتاجونها لا تتوفر بالشكل الكافي، ويتطلب التحويل للعلاج في الخارج إجراءات بيروقراطية معقدة يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة بصورةٍ دائمة. وفي المؤسسات التعليمية، لا تتوفر تسهيلات هندسية تضمن لذوي

الإعاقة استعمال مرافقها بحرية وسهولة واستقلالية، ولا تتوفر في أغلبها الأدوات التعليمية المساعدة. وجراء عدم توفر السياسات والبرامج الحكومية لتشغيل ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عدم الالتزام بتشغيل ما نسبته ٥٪ كحد أدنى من مجموع العاملين في المؤسسات العامة والخاصة، ترتفع معدلات البطالة في صفوفهم [٢٥]. وهذه بعض أشكال حرمان ذوي الإعاقة من حقوقهم بفعل الانقسام السياسي.

فصل الموظفين من الخدمة العامة على خلفياتٍ سياسية

رغم أنَّ موظفي السلطة الفلسطينية المقيمين في قطاع غزة التزموا بقرار وقف العمل في المؤسسات الحكومية بعد وقوع الانقسام وبقرارٍ من رئيس الحكومة سلام فياض، إلا أنَّ السلطة انتهجت سياسة قطع الرواتب، وفصلت عددًا منهم من الخدمة العامة على خلفياتٍ سياسية.

وقد اعتمدت الأجهزة الأمنية التابعة لها على تقارير لمندوبيها من القطاع، يُصنف فيها العاملون في الجهاز الحكومي وفق انتمائهم الحزبي، أو مشاركتهم في الانقلاب العسكري الذي نفذته «حماس» أو تعاطفهم مع سياسة الحركة بصفةٍ عامة وتعاونهم معها، ولا تخلو توصيات بعض هؤلاء المندوبين من تقاريرٍ كيدية أدت إلى قطع رواتب موظفين مستقلين ولا ينتمون لأيٍّ من القوى السياسية الفلسطينية. هذا ما يعترف به عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس هيئة الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ، حين أقرّ بوقوع ظلم بحق موظفي غزة الذين قُطعت رواتبهم بتقارير كيدية وكاذبة [٢٦].

وعلى هذه الخلفية، جرى تعميم سياسة قطع الرواتب لموظفين في الوظيفتين المدنية والعسكرية، ينتمون أساسًا لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ولتيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح بعد الخلاف الداخلي بين الرئيس محمود عباس والنائب محمد دحلان في عام ٢٠١١، وهي إجراءات تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الخدمة المدنية وقانون قوى الأمن الفلسطيني المعمول بها في مناطق السلطة الفلسطينية.

في المقابل، اتخذت الحكومة التي شكلتها «حماس» إجراءات تضييق ضد هؤلاء الموظفين، واستبعدت عددًا منهم ومنعتهم من ممارسة أعمالهم الحكومية، واستبدلتهم بموظفين يتبعون للحركة وينتمون لها.

إقرار نظام التقاعد المبكر، والخصم على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة

يعتبر العمل بنظام التقاعد المبكر والخصم على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، أحد إجراءات العقوبات المفروضة على القطاع منذ شهر أذار/ مارس ٢٠١٧، التي كان لها انعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وبحسب عارف أبو جراد، رئيس نقابة الموظفين العموميين في غزة[٢٧]، فإنَّ عدد الموظفين المدنيين الذين أُحيلوا إلى التقاعد المالي أو المبكر يبلغ قرابة ٩ آلاف موظف في وزارات التربية والتعليم، والصحة، والمالية، والأشغال، والشؤون الاجتماعية، وسلطة الطاقة، وأنَّ إجراءات السلطة بحقهم أدت إلى تآكل أعداد الموظفين في غزة؛ إذ انخفضت أعدادهم من ٣٢ ألف موظف إلى قرابة ١٤ ألف موظف فقط، وهؤلاء يتعرضون لإجراءات عقابية مختلفة، وبشكل مستمر.

كما استمرت السلطة في الخصم والاستقطاع على رواتب الموظفين لنسبة تصل بين ٣٠ و٥٠٪ منذ ذلك التاريخ. في المقابل، فإنَّ الموظفين الذين عينتهم «حماس»، يحصلون على أقل من نصف رواتبهم، وعلى أساس غير منتظم [٢٨].

خاتمة

ناقشت هذه الدراسة تحديات مرحلة الانقسام السياسي الفلسطيني الممتدة منذ عام ٢٠٠٧، وانعكاسها على أداء النظام السياسي بمؤسساته التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهي السلطات المنقسمة على نفسها بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أظهرت الدراسة تأثير الانقسام السياسي وتداعياته السلبية على أوضاع الفلسطينيين في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، وما أنتجه من انتكاسة حقيقية في الاحتكام لمعايير الحكم الرشيد، بما فيها عدم الاستجابة لمبادرات الإصلاح إلا في حدودٍ ضيقة، والتخلي عن مبدأ تداول السلطة وإعاقة العملية الديمقراطية التشريعية والرئاسية، ما يعني القضاء على إمكانية انتاج طرف ثالث يفصل في مستقبل النظام السياسي ويُنهي حالة الاستقطاب الحادة والهيمنة من طرفي الانقسام على مؤسسات ذلك النظام وأطره.

ورصدت الدراسة جهود ومبادرات إنهاء الانقسام التي انطلقت في العام ٢٠٠٧،

والأسباب التي حالت دون نجاحها لغياب الإرادة السياسية وتغليب المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية العليا مع ما أنتجته من انتكاسات في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني. كما عدّدت الدراسة الانتهاكات الداخلية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأثبتت الدراسة أن الانقسام السياسي كان سببًا مباشرًا من أسباب إعاقة تطوير النظام السياسي، وضمان تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، فبديلًا عن الانشغال بقضية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، حازت قضية الانقسام الداخلي وتشابكاتها على اهتمام الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

المصادر

١ .باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/ أبريل ٢٠١٦)، ص٨١.

٢ .عزام عبد الستار شعث، المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨، ص٧٣.

٣ .باسم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧-٨٩.

٤ .أشرف عثمان بدر، إنهاء الانقسام الفلسطيني بين الأمل والفشل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو ٢٠١٦)، ص٦٨-٦٩.

٥ .عزام شعث، بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية، مجلة سياسات، العدد ٢٤، (رام الله: معهد السياسات العامة، تموز/ يوليو ٢٠١٣)، ص٢٦.

٦ .المصدر نفسه، ص٢٧.

٧ .محمد مطر، ورامي مراد، التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات في قطاع غزة مقاربة من منظور استشرافي، مجلة سياسات، العدد ٢٤، (رام الله: معهد السياسات العامة، تموز/ يوليو ٢٠١٣)، ص٣٧.

٨ .خليل الشقاقي، هل يمكن لبرلمان منتخب جديد أن يصلح ما فسد في النظام السياسي الفلسطيني في غيابه، أوراق سياساتية نقدية، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يناير ٢٠٢١)، ص٢. بتاريخ ٢٠١٦/٤/٣، أصدر الرئيس الفلسطيني قرارًا رئاسيًا بتشكيل المحكمة الدستورية العليا، وقد اعترض مجلس منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وبعض التنظيمات السياسية الفلسطينية على القرار؛ لأنه ينتهك أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل وقانون المحكمة الدستورية العليا وقانون السلطة القضائية، ولأنَّ مضمون قرار التشكيل قد خرق مبدأ استقلالية وحيادية المحكمة الدستورية العليا، وشدّدت هذه الهيئات على أنَّ تشكيل المحكمة يأتي في مرحلة لاحقة لإعادة الحياة الدستورية المتمثلة بإجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية، وتوحيد القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. للمزيد حول الموقف من تشكيل المحكمة الدستورية راجع بيان صحفي صادر عن مجلس منظمات حقوق الإنسان على الرابط

https://www.pchrgaza.org/ar

٩ .للمزيد من التوضيح حول الموقف الحقوقي من قرار حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني راجع، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف: قرار المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي سياسي لا قانوني، ٢٠١٩/٣/٢١.

١٠. عصام عابدين، إصلاح منظومة العدالة في ظل المصالحة آليات وأدوات ومتطلبات، (رام الله: مؤسسة الحق، ٢٠١٧).

١١. قام الباحث بتجميع المعلومات الواردة في هذه الفقرة من التقارير السنوية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٢٠.

١٢. عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي-الإسرائيلي، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٩)، ص٩٨-٩٩.

١٣. فراس هلال، أداء الحكومة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤)، ص٤٠-٤١.

١٤. بلال النجار (وآخرون)، سبل مواجهة انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في ظل

الانقسام السياسي، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، تموز/ يوليو ٢٠١٩)، ص١١٦.

١٥. للمزيد من التفاصيل حول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنظر: الأمم المتحدة، حقوق الإنسان– مكتب المفوض السامي،
https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/ccpr.aspx .

١٦. الأجهزة الأمنية في قطاع غزة تواصل انتهاكاتها بحق المشاركين في الحراك السلمي «بدنا نعيش»، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
https://ichr.ps/ar/1/26/2629

١٧. بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيه ٢٠٢١، توفي الناشط السياسي نزار بنات، بعد اعتقاله من منزل أحد أقربائه بمحافظة الخليل والاعتداء عليه من قبل قوة مشتركة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث استُخدمت القوة المفرطة ودون مبرر من قبل أفراد الأمن، ولم يكن بنات مسلحًا أو مطلوبًا للعدالة. للمزيد من المعلومات حول تفاصيل الحادثة انظر: بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

١٨. hhttps://cutt.us/zUFDi
الرئيس يصادق على قانون الجرائم الإلكترونية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، ٢٠١٧/٦/٢٤،

١٩. قرار مجلس الوزراء رقم (٣) لسنة ٢٠٢١، جريدة الوقائع الفلسطينية، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع)، العدد ١٨١، (٢٧ يوليو ٢٠٢١)، ص٤١.

٢٠. مريم عيتاني، قرار عباس حل الجمعيات الخيرية: إصرار على إزاحة حماس مهما كان الثمن فادحًا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات– بيروت
https://www.alzaytouna.net/.

٢١. إغلاق عدد من الجمعيات من قبل جهاز الأمن الداخلي في مدينتي غزة ورفح، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٢١/٦/٢
https://pchrgaza.org/ar/

٢٢. تقليص مساحة الحرية: قيود الحكومة على تمويل الشركات غير الربحية في ميزان المعايير الدولية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٩، ص٣.

٢٣. أنظر المواد (٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٣) من القانون الأساسي الفلسطيني،
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138

٢٤. صالح النعامي، الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة وتداعياتها السياسية،
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4950#a9

٢٥. زياد عمرو، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات السارية في فلسطين، (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠١)، ص٢٥–٤٨.

٢٦. حسين الشيخ: أخطأنا بقطع رواتب الموظفين بغزة بتقارير كيدية
https://qudsn.net/post/183288/

٢٧. مقابلة أجراها الباحث مع رئيس نقابة الموظفين العموميين في غزة، عارف أبو جراد، بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥.

٢٨. تبعات الانقسام الفلسطيني على النواحي الإنسانية في قطاع غزة– حزيران/ يونيو ٢٠١٧، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية– الأرض الفلسطينية المحتلة، يونيو ٢٠١٧.